**هل نحن مختلفون على جنس الملائكة ؟**

سؤال يُطرح من قبل كل مواطن لديه الحد الأدنى من الموضوعية وبعد النظر وهذا النوع من المواطنين يُشكّل الغالبية العظمى من الشعب اللبناني،هذا المواطن من حقّه ان يستعين بهذه المقولة التي عمرها من عمر سقوط القسطنطينية،في القرن الخامس عشر.والعجب كل العجب،إذ نحن اليوم في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين،وأهل السياسة عندنا في لبنان،يتقاتلون ليس على جنس الملائكة،بل على تقاسم الجبنة وتأمين مصالحهم ومصالح اتباعهم. نعم هذه هي الحقيقة،فعندما تطالعك الأخبارعن خلافات متعددة داخل اللجان المشتركة،حول موضوع النفط،وهل من الضروري أن يكون هناك صندوق سيادي أم لا،الى ما هنالك من عناوين مموهة،تُغطي مسألة تأمين المحاصصة،والملفت أكثر ان داخل كل مجموعة سياسية أو تكتل نيابي هناك مواقف متناقضة بين الأعضاء. هذا الصراع تُرى هل أعمى بصيرة أهل السياسة،عما يدور في محيطنا،وحتى في لبنان،من تداعيات ترتّبت عن قرار الرئيس الأميركي "ترامب" حول القدس.قد يقول البعض من هؤلاء،ماذا نفعل أكثر مما فعلنا،من توصية في مجلس النواب،ومن إجماع سياسي حول رفض هذا القرار،والمظاهرات الاحتجاجية بوجهيها العنفي والسلمي،ألا يكفي كل ذلك !! نجيب رُبما يكفي ذلك،حيث لا يمكن للدولة اللبنانية ان تكون ملكية أكثر من الملك،وهذا جلّ ما يمكنها القيام به،مع تعهدها بالمتابعة في المحافل العربية والدولية. ومن العودة الى عنوان المقالة،نؤكد على ان الخلافات بين أهل السياسة حول الملف النفطي،قطعاً لا يهدف لتحقيق مصلحة الدولة اللبنانية،بقدر ما هو تأمين مصالح الفئات السياسية. دائماً نترحم على الرئيس فؤاد شهاب الذي أطلق على هذه الفئة تسمية "أكلة الجبنة" حيث لم تتغير مواقفهم،فهم مستعدون لوقف استخراج النفط،اذا لم تتأمن مصالحهم،ترى ألآ يعلمون مدى خطورة الوضع الاقتصادي والتضخم المالي وتدني مؤشر النمو الداخلي! تُرى هل يراهنون مجدداً على دور جديد لحاكم مصرف لبنان،ليقوم بهندسة مالية أخرى! حيث لم يُجمع خبراء الأقتصاد على جدوى الهندسة الأولى،لكن النتيجة على الصعيد المالي،أثبتت صحة تلك الخطوة. لبنان – اذا قُدّر له – بحاجة ماسة الى سرعة تلزيم واستخراج النفط والغاز من مياهه الأقليمية،لكي يتمكن من جبه التداعيات الأقتصادية القائمة حالياً،والتي قد تتأزّم أكثر فأكثر،في حال تفتقت العبقرية الأميركية وأعتمدت عقوبات مالية جديدة،قد تطال القطاع المصرفي في لبنان،والذي هو خط الدفاع الأخير عن الليرة اللبنانية وعن دورة الأقتصاد في لبنان. نعم هذه هي الحقيقة القطاع الخاص هو من يسهر على ديمومة تماسك الليرة،وعلى حسن الدورة الأقتصادية.لأنه في حال تأزم الوضع الأقتصادي والمالي،سيكون السبب الأول في زعزعة الاستقرار الأمني،لجهة تنامي عمليات السرقة والنهب والأحتيال،والتي بدأنا نلمسها،وان كان الكثير منها يُنفّذ من قبل الأخوة السوريين،هؤلاء ليسوا بسارقين أو ناهبين،بل ضيق العيش أجبرهم على سلوك طريق الأجرام. لذا اذا كان السوري،ليس لديه ما يخسره أكثر مما هو عليه من بؤس وتهجير،يبقى على الدولة اللبنانية ان تعمل بكل قواها لتأمين فرص العيش الكريم لكافة اللبنانيين،وتأمين فرص العمل،لكي يتمكن لبنان من عبور الأزمة التي تعصف بالدول العربية المجاورة،أمنياً وأقتصادياً واجتماعياً. وعليه نقول لأهل السياسة بالله عليكم،انتم مثلنا من المؤمنين،حيث لا نختلف على جنس الملائكة،وعليه نتمنى عليكم ترك المحاصصة وتنفيع الاتباع،وأنظروا الى مصلحة لبنان وشعبه،التي هي قُبلة الاهتمامات بالنسبة لكافة اللبنانيين. آملين من الآن ولحين نشر هذه المقالة في زاويتها،ان يكون أهل الحل والربط قد توصلوا الى اتفاق وتفاهم من شأنهما تأمين مصلحة لبنان العليا،لجهة التوافق على استخراج وتلزيم النفط،والايمان بالله دائماً.

**العميد (اللواء) الدكتور أمين عاطف صليبا**

**محام واستاذ جامعي.**